

مضمون حرية الدين أو المعتقد

الحق في إظهار الدين والمعتقدات

العنصر الثاني الأساسي لحرية الدين أو المعتقد هو حرية إظهار معتقداتك من خلال تعليمها وممارسة طقوسها ومناسكها والتعبّد والالتزام بها. وهو ما يُعرف بالبعد الخارجي للتعبير عن حرية الدين والمعتقد. وعلى خلاف الحق في إعتناق دين أو معتقد ما أو تغييرهما، فإن الحق في إظهار الدين أو المعتقد لا يعتبر حقاً مطلقاً. وفي بعض الظروف يمكن تقييد هذا الحق.

الإظهار يعني التعبير عن الإيمان أو المعتقدات بكلمات وأعمال. ويمنح القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق للأشخاص في القيام بذلك سرا أو علانية، على انفراد أو مع أشخاص آخرين.

ويحق لك أن تصلي على انفراد وأن تعبر عن دينك أو معتقدك كجزء من جماعة من خلال تنظيم طقوس ومناسك وتقاليد جماعية.

وتتمتع هذه الجماعة أيضاً بحقوق –ليست تجاه أعضائها، وإنما لدى الدولة. ويتمثل أحد أهم هذه الحقوق في أن تضمن الدولة للجماعات الدينية والعقائدية التي ترغب في ذلك إمكانية الحصول على هوية قانونية حتى تتمكن من امتلاك حسابات مصرفية وتوظيف الموظفين وحيازة مباني خاصة بها وإدارة مؤسسات.

وهناك العديد من الطرق المختلفة للأفراد والمجموعات لممارسة أو إظهار دين أو معتقد، وقدّم خبراء الأمم المتحدة العديد من الأمثلة على الأنشطة المحمية بموجب هذا الحق:

- الاجتماع معاً من أجل العبادة والاحتفال بالأعياد وأيام الراحة،
- ارتداء ملابس دينية واتباع أنظمة غذائية خاصة،
- الحصول على أماكن للعبادة ومقابر لدفن الموتى وإظهار الرموز الدينية،
- الاضطلاع بدور في المجتمع مثل إنشاء الجمعيات الخيرية،
- الحديث عن الديانة أو المعتقد وتعليمها، وتدريب القادة و تعيينهم،
- كتابة الكتب الدينية التي تعبر عن المعتقد ونشرها وتوزيعها،
- إمكانية جمع التبرعات الطوعية،
- التحدث عن المواضيع ذات الصلة بالاعتقاد على المستويات الوطنية والدولية.

عند هذه النقطة، قد يقول قائلًا – هذا شيء رائع، فهذه هي بالذات نوع الحقوق التي يريدتها الشخص في المجتمع الذي يعيش فيه!

قد ينتاب الشخص نوع من القلق!

فماذا عن المجموعات التي تقمع أفرادها وتتحكم فيهم أو تنشر الكراهية أو العنف ضد الآخرين؟ فهل هم أحرار لنشر وممارسة هذه المعتقدات؟

أودّ أن أعطي جوابين عن هذا:

المادة الخامسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحظر استخدام أي حق من حقوق الإنسان من أجل نفس حقوق أخرى، وبالتالي فإن حرية الدين أو المعتقد لا يمكن لها أن تمنح لدولة ما أو لأي شخص أو جماعة ترخيصا باضطهاد الناس أو التحريض على العنف أو القيام بأعمال عنيفة.

لا شك أن العديد من الحكومات والجماعات تستخدم القوة أو القمع، غير أن حرية الدين أو المعتقد لا تُخوّلهم الحق لفعل ذلك، بالعكس، فإن مبرر وجود هذه الحرية هو حماية الفئات المستضعفة والتي تعاني من القمع والعنف.

ثانياً: بالرغم من أن الحق في اعتناق معتقد أو اختياره لا يمكن تقييده، إلا أنه يمكن تقييد الحق في التعبير عن ديانة أو معتقد ما وممارستها. غير أن المادة 18 تحدد أن مثل هذا التقييد مُشترط بتوفر القواعد الأربع التالية:

يتعين أن يكون هذا التقييد موجوداً في القانون، وأن يكون ضروري لحماية باقي الناس، ويكون بشكل غير تمييزي وبشكل يتناسب مع المشكلة التي يتعين معالجتها.

وهذه القواعد مهمة للغاية وبدونها لا يمكن للحكومات تقييد أية جماعة أو أية ممارسة لا ترغب هذه الحكومات في قيامها.

وهذه التقييدات لا تعني إعطاء الحكومات حق التحكّم والتقييد ولكنها يجب أن تستخدم فقط كملاذ أخير. غير أنه وللأسف تتجاهل العديد من الحكومات هذه القواعد وهناك العديد من الأمثلة التي ترصد انتهاكات الدولة لحق الشخص في التعبير عن دينه وإظهاره.

فهناك مشكلة كبيرة تتمثل في وضع قوانين تقيديّة لعملية التسجيل. وبعض الحكومات تفرض عملية التسجيل وتجعل الحق في ممارسة دين أو معتقد ما مشروطاً بإجراءات التسجيل. وهذا يعد انتهاكاً للقانون الدولي لأنه لا يجب استخدام التسجيل كشرط مسبق لممارسة الحق في التعبير عن الدين والمعتقد. حيث أنه من المفترض أن توضع قوانين التسجيل من أجل منح الصفة القانونية للجماعات الدينية التي ترغب في الحصول عليها.

وغالباً فإن الدول التي تحظر على الجماعات الدينية غير المسجلة القيام بأنشطة تضع قوانين تقيديّة تمنعها من التسجيل.

فعلى سبيل المثال، فإن حكومة كازاخستان تمنع أي نشاط ديني غير مسجل مسبقاً، وفي نفس الوقت فإن العديد من الجماعات لا تتمكن من التسجيل. علاوة على ذلك، فمن غير المشروع التحدث مع شخص ما عن الدين خارج نطاق جماعته الدينية كما أنه تم ممارسة رقابة على كل الكتب الدينية، وهذه الخطوات أثرت على كل الجماعات الدينية.

وتقوم الحكومات بتقييد الممارسات الدينية بطرق مختلفة: ففي فيتنام، تستخدم الحكومة نقاطاً للتفتيش لمنع جماعة "هوا-هاو" البوذية من الوصول إلى أماكن عبادتها. وفي المملكة العربية السعودية، تحظر الحكومة أماكن العبادة لغير المسلمين وقد تم اعتقال وترحيل بعض العمال المهاجرين بعد مدهامة تجمعات العبادة الخاصة بهم. وفي بعض المناطق في الصين واندونيسيا، دمرت السلطات مباني الكنائس.

فالعديد من المنشورات محظورة بموجب القوانين الروسية المتعلقة بالتطرف بما في ذلك العديد من المنشورات التي تمثل اعتقادات دينية سلمية. ويكون تقريباً من المستحيل التأكد من حظر نص من النصوص غير أنّ حيازته قد تؤدي إلى دفع غرامة مالية أو السجن أو حظر المجموعات الدينية. كما أن قيوداً قاسية قد تُفرض على نوع المعتقدات الدينية التي يتعين الاشتراك في اعتناقها والأماكن الخاصة بها والأشخاص المسموح لهم باعتناقها.

وفي فرنسا، حاول بعض رؤساء البلديات حظر لباس "البوركي" - لباس السباحة الذي يغطي كل الجسد باستثناء الوجه، بحجة الحفاظ على النظام العام. غير أن هذا القانون تم إلغاؤه بواسطة المحكمة الإدارية العليا، غير أن حظر ارتداء الملابس التي تغطي الوجه لا يزال قائماً. وفي العديد من البلدان الأوروبية بما فيها الدنمارك، حُظرت المذبح التي تطبق طقوس الذبح اليهودية وأشكال الذبح الإسلامي الأخرى.

الحق في إظهار الدين يتم أيضاً التضييق عليه من خلال الممارسات التي تقوم بها بعض الأفراد أو المجموعات في المجتمع، حيث خلصت دراسة مسحية لأكثر من 5000 يهودي مقيمين في 9 بلدان أوروبية، إلى أنّ 22% منهم يتفادون اللباس الديني مثل "القلنسوة أو الكيتا" خوفاً على أمنهم الشخصي. كما أنه تم تدنيس العديد من المقابر اليهودية في العديد من البلدان.

أيضاً في دول مثل مصر وباكستان وبعض المناطق في نيجيريا، يخشى العديد من الأشخاص من الذهاب إلى دور العبادة خوفاً من الهجمات التي قد تقوم بها جماعات متطرفة باسم الإسلام. في حين أن في أماكن متعددة في جمهورية إفريقيا الوسطى، من المستحيل إقامة صلاة الجمعة خوفاً من هجمات الميليشيات التي تستهدف المسلمين.

وخلاصة لما سبق ذكره، إنّ حرية إظهار الدين أو المعتقد تضمن حماية حقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن معتقداتهم الدينية من خلال القول والفعل، سرا وعلانية. وتقدم وثائق حقوق الإنسان العديد من الأمثلة للممارسات المحمية تحت هذا الحق، وواحد من أهم هذه الحقوق فيما يخص حماية الجماعات هو الحق في أن يكون لها هوية قانونية.

ويمكن تقييد الحق في إظهار الدين أو المعتقد ولكن فقط من خلال مجموعة محددة من القواعد التي من شأنها تبرير أن مثل هذا التقييد يستند إلى القانون وأنه ضروري من أجل حماية باقي الأفراد في المجتمع وأن التقييد غير تمييزي ومتناسب مع المشاكل التي من المفترض أن يُعالجها.

غير أنه من المؤسف أن العديد من الحكومات حول العالم لا تحترم هذه القوانين وبالتالي يتعرض الحق في إظهار الدين أو المعتقد للانتهاك من طرف كلا من الحكومات أو الجماعات.

يمكنكم العثور على المزيد من المعلومات التي تخص الحق في إظهار الدين أو المعتقد، بما في ذلك نصوص وثائق حقوق الإنسان التي تشير إلى هذا الحق، في مواد التدريب على الموقع الإلكتروني.

Copyright SMC 2018